

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

هل الدَّاعي قِيدُ الوَضْع أم قِيدُ الموضوع له

لقد استعرضنا مقالة المحقق الآخوند بأن الواضع قد حصر استعمال الصيغة في "الطلب الإنشائي" فحسب -مُضاداً للقُدامي- فلو استعملت الهيئة بداع الجد لأصبح الاستعمال حقيقياً و لكن لو استُخدمت الهيئة بسائر الدواعي و البواعث لأصبح مجازاً -أو غلطاً لمخالفتها مع الوضع الحقيقي-

وفي هذه الحقل، قد صرح المحقق الاصفهاني أن الدَّاعي الحقيقي يُعدُّ قِيداً في "شرط الوضع" لا في الموضوع له -بحيث إن غير الدَّاعي الحقيقي سَيَتَسَبَّبُ بالمجاز أو الغلط- و قد استظهر شارح الكفاية المحقق القوجاني هذه النقطة أيضاً قائلاً:

«فاعلم: ان تقييد الموضوع له به (الدَّاعي) غير صحيح:

1. لانَّ الدَّاعي على الاستعمال غير داخل في المستعمل فيه كنفس الاستعمال و إلا فأخذه (الداعي) في المستعمل فيه يحتاج الى داع آخر (و هكذا).

2. مع انَّ الداعي ليس بقابل لتعلق الانشاء به (بل هو مفهوم خارجي في قلب الإنسان) فكيف يكون مأخوذاً في الموضوع له القابل للانشاء؟ مع استلزام ذلك (دخول الداعي في الموضوع له) لكون الموضوع له خاصاً و هو خلاف التحقيق (لأنَّ الموضوع له عام) فلو كان لابد من ذلك القيد بدليل فيكون قيد الاستعمال باشتراطه في الوضع، فلو لم يُستعمل كذلك (بداع الجد) لم يكن مجازاً و إن كان مخالفاً للوضع.» [1]

فالمحقق القوجاني -نظير الاصفهاني- قد شرح مقالة الكفاية بأن المتكلم لو لم يُراعِ شرط الوضع -بداع الجد- لأصبح مخالفاً للوضع -أو مجازاً لدى المصطلح المسامحي للمحقق الآخوند و غيره- إذ المحقق القوجاني ينصُّ بأن تقييد الموضوع له بالدَّاعي -الجدّي- غير صحيح.

و على نسقه قد تحدّث المحقق المشكيني أيضاً قائلاً:

«و حينئذ هل كون الداعي الطلب الحقيقي من شرط الوضع أو بالتزام مستقل أو من قبيل الفرض أو ليس واحدا منها غاية الأمر أنها منصرفة إليه من جهة كثرة الاستعمال أو ليس لها ظهور فيه أصلاً وجوه الظاهر هو الرابع لتحقق الكثرة و منعه مكابرة و بُعد الأوّل و الثاني و عدم إيجاب الثالث ظهوراً لفظياً مع تسليمه مع أنه موجود قطعاً.» [2]

و كذلك سائر الشُّراح، بل و رافقهم الشهيد الصدرُ أيضاً قائلاً:

«و قد ذكر في الكفاية في وجهه: أن داعي الطلب قد أخذ قيداً في الوضع لا في المعنى الموضوع[3] له على ما تقدم منه في معاني الحروف و الأسماء بالنسبة إلى قيد الآلية و الاستقلالية في اللحاظ. و قد برهنا هناك على بطلان هذا التفسير و ان الوضع ليس من الأمور الجعلية التي تكون قابلة للتقييد و الإطلاق بهذا المعنى.»[4]

و في امتدادهم أيضاً تجد الشيخ التبريزي قائلاً:

«و غاية ما يمكن أن يقال: إنه اشترط في وضع صيغة الأمر لإنشاء الطلب، كون الداعي و الغرض حصول ما يمكن أن ينبعث به المطلوب منه نحو الفعل و إيجاد المادة، و هذا نظير اشتراط قصد الإنشاء و الإخبار، أو قصد اللحاظ الآلي و الاستقلالي في وضع الحروف و الأسماء، و بالجملة فاختلف الدواعي في إنشاء الطلب أمر و اختلاف المستعمل فيه لصيغة الأمر أمر آخر، و قد اشتبه أحدهما بالآخر، و على ما ذكرنا يكون استعمالها في غير موارد البعث و التحريك من استعمال اللفظ في معناه (إنشاء الطلب) و لكن بغير الوضع، فيكون مجازاً.»[5]

الهجمات تجاه تحقيق المحقق الآخوند

1. لقد اعترض المحقق الخوئي بأن نظرية الكفاية - إنشاء الطلب - سيلائم منهج المشهور في باب الإنشاء - إيجاد المعنى باللفظ - بحيث سينشأ المتكلم المعنى و الطلب باللفظ، بينما نظريته لا تنسجم مع بقية المناهج كمنهجية المحقق الاصفهاني بأن الإنشاء هو تنزيل اللفظ منزلة المعنى، أو مع المحقق الخوئي بأن الإنشاء هو إبراز الأمر النفساني فسوف يتغير المبرز بتغير الدواعي فلا يظل المعنى واحداً - إنشاء الطلب - [6] فمن المفترض على صاحب الكفاية أن يطرح نظرية موافقة مع كافة المسالك.

و تكملة لهذه الإشكالية بإمكاننا أن نقول بأن منهج صاحب الكفاية لا ينسجم مع المشهور حتى، لأنه قد صرح بأن الموضوع له هو الطلب الإنشائي فسينتج اللازم الباطل: بأن صيغة "افعل" هو إنشاء و إيجاد الطلب الإنشائي - وفقاً للمشهور - إذ الكفاية قد افترض موضوع الصيغة هو "الطلب المنشأ" فينتج إنشاء الطلب الإنشائي، و هو لغو عديم التعلل إذ لا حاجة كي تنشأ الصيغة "الطلب الإنشائي" و توجد كرتين [7] فالتالي إن لازم مقالته هو "إنشاء الإنشاء".

2. لو افترضنا أن صيغة "افعل" وضعت للطلب الإنشائي فيلزمنا أن نسري هذا المعنى في باقي الصيغ الإنشائية المعاملية "كبت و اشتريت" فهل يلتزم المحقق الآخوند بالملكية الإنشائية المستفادة من الصيغة - أي إنشاء الملكية الإنشائية -؟ بينما الفقهاء لا يقرّون بذلك إطلاقاً بل يصرّحون بأن صيغتي "بعت و اشتريت" قد استخدما في معانها الحقيقي - البيع و الشراء - إلا أنهما في مقام الإنشاء و لكن هذا لا يعني أن المتكلم قد أنشأ ملكية إنشائية، كلا، لأن الملكية عنصر عقائلي ترتب على تحقق موضوعها - التلّفظ ببعت - فلو تفوّه بالموضوع لاعتبر العقلاء الملكية تاماً، فالتالي إن المتكلم لم ينشأ الملكية - التي هي مفاد الصيغة - الإنشائية.

3. إن القرينة المقابلة ما بين الإخبار و الإنشاء ترسم لنا مقايضة هنا: فكما أن الأصوليين لم يدرجوا لفظة "الإخبار" في الموضوع له الخبري فليكن كذلك في باب الإنشائيات، بينما صاحب الكفاية قد أدرج لفظة "الإنشاء" ضمن موضوع الصيغ الإنشائية، و الحال أنه قد صرح في مبحث "التمايز ما بين الإنشاء و الإخبار" في باب الوضع، بأنهما لا يختلفان إلا في نقطة واحدة و هي أن المتكلم في الإخباريات يقصد الحكاية و في الإنشائيات يقصد الإيجاد، بينما هو - بالتحديد - في باب الصيغ قد أدخل لفظة "الإنشاء" في تعريف الإنشائيات، فمنهجه هنا لا يتناسق مع نوع تفرقه بينهما في باب الوضع.

4. و أهم الاعتراضات هو أن بيانات المحقق الآخوند في باب الصيغ لا تنسجم أيضاً مع بياناته ضمن المبحث الأول حيث هناك قد أدمج ما بين الطلب والإرادة مفهوماً و خارجياً - ثم فرق بينهما بغلبة الانصراف قائلاً: بأن الإرادة تنصرف إلى الإرادة الحقيقية و لكن الطلب ينصرف إلى الطلب الإنشائي - فستشكل عليه بأنه وفقاً لاتحاد الطلب و الإرادة هل يلتزم المحقق الآخوند بأن صيغة "افعل" تدل على "الإرادة الإنشائية" نظير الطلب الإنشائي، بينما نجد موارد ليس فيها إرادة أساساً - كالهزل - فلو لم تتوفّر إرادة في

الأمر فكيف سَيَحَقِّقُ الطَّلَبُ الإنشائيَّ من صيغة "افعل" إذ لم تَحَقِّقْ إرادةً، و خاصةً لو دَعَمْنَا اعتراضنا بإشكالية المحقق البروجرديّ بأنَّ الإنشاءَ يَتَعَلَّقُ بالاعتباريات المحضّة كالملكيّة و لكنّ الأمور الحقيقيّة كالإرادة و الطَّلَبِ حيث إنهما نابعان عن شوق النفس المؤكّد قهراً فلا يَتَعَلَّقُ الإنشاءُ بالإرادة عقلائيّاً، إذ الطَّلَبُ و الإرادة من نمطِ الأمور الحقيقيّة التي لا تَتَعَلَّقُ بها إرادةٌ إطلاقاً فبالنتالي إنَّ العقلاء ليست لديهم إرادةٌ إنشائيّة لأنّها قهريّة.

5. إنَّ هيئَةَ "افعل" ملحَقٌ بالمعنى الحرفيّ - وفقاً للمشهور - فكان لزاماً أن يُفسَّرَ المحقّق الآخوند "صيغةً افعل" بالمعنى الحرفيّ بينما قد فسَّرَها بالمعنى الاسميّ الاستقلاليّ - إنشاءً الطَّلَبِ - أجل هذه الإشكالية مبنائيّة بحيث لا يتألّم مع مسلك المشهور نظير الإشكالية الأولى.

6. إنَّ المحقّق الآخوند قد حاولَ - منذ البداية - إخراج الدّواعي عن دائرة الاستعمال و الموضوع له بينما في النّهاية قد أربط الدّواعي بصحة الاستعمال بحيث لو استعمل المتكلّم الصيغة بداعي الجدّ لأصبح الاستعمال حقيقيّاً، فهو بالتحديد قد صرّح بدايةً أنّ مختلفَ المعاني و الدّواعي لا ترتبطُ بالاستعمال و لا المستعمل فيه و لا الموضوع له، بينما هو قد كرّر على ما فرّ منه، فأقرّ - بحصيلة مُعتقَدِ القُدّامي - بأنَّ الدّواعي تُعدُّ ركناً في تحقيق الحقيقة و المجاز.

[1] قوچانی علی. تعلیقة القوچانی علی کفایة الأصول. Vol. 1. ص177 قم - ایران.

[2] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفایة الأصول (حواشي المشکینی). Vol. 1. ص101 تهران - ایران: اسلامیه.

[3] أصالة التطابق تجري بلحاظ ما هو المدلول التصوري للفظ لا المدليل التصورية الالتزامية الخارجة عنه و المقتنصة في طول المدليل التصديقية التي هي ظهورات حالية كما في المقام و لعل الأولى ان يقال بان النسبة الإرسالية و الدفعية تتناسب سنخا و مفهوما مع الإرادة و الطلب فتجري أصالة التطابق بلحاظ المدلول التصوري للفظ ابتداء.

[4] صدر محمد باقر. بحوث في علم الأصول (الهاشمي الشاهرودي). Vol. 2. ص51 قم - ایران: مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي.

[5] دروس فی مسائل علم الأصول (مرحوم تبریزی)، ج1، ص314

[6] أقول: ما ذكره صحيح، على ما هو المعروف بينهم، من أنّ الانشاء هو ايجاد المعنى باللفظ قبلا للاخبار الموضوع لثبوت النسبة أو نفيها، فإنّه عليه يمكن أن يدّعي أنّ الصيغة موضوعة لانشاء الطلب و ايجاده، و تستعمل فيه دائما و ان كانت الدواعي تختلف باختلاف الموارد، و أمّا على المختار من أنّ الانشاء عبارة عن ابراز الاعتبار النفساني، على ما تقدّم تفصيله في مقام الفرق بين الخبر و الانشاء، فلا يصحّ ما ذكره، ان بعد كون الصيغة موضوعة لابرز أمر نفساني، فلا محالة يختلف المبرز - بالفتح - باختلاف الموارد، فتارة يكون المبرز هو اعتبار المادة في ذمّة المخاطب، و اخرى يكون هو التهديد، و ثالثة يكون التعجيز، الى غير ذلك من المعاني المذكورة، فالصيغة مستعملة في هذه الامور و مبرزة لها، الا أنّها مستعملة في معنى واحد، و كانت هذه الامور من الدواعي.

فالصحيح ما عليه المشهور، من أنّ الصيغة قد استعملت في معان كثيرة، من التهديد و التسخير و التعجيز و غيرها، فالامر دائر بين أن تكون الصيغة مشتركة بين هذه المعاني أو أنّها حقيقة في ابراز المادة على ذمّة المخاطب مجاز في غيره، الظاهر هو الثاني. (خوئی ابوالقاسم. مصباح الأصول. Vol. 1. ص285 قم - ایران: مكتبة الداوري).

[7] و لكنّ مقصودَ المحقّق الآخوند أن موضوع له في "افعل" هو الطلب الإنشائي المفهوميّ بالحمل الأوّلٍ فحينما يود المتكلم إنشاء الطلب في الخارج فإنه في الحقيقة سيُلْبِسُه لباسَ الوجودِ و يُولّدُ الطلبَ الإنشائيّ في عالم الوجودِ بالحمل الشّايع فليس هنا إنشائان أو تحصيل الحاصل أو... إطلاقاً.

